ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

الأطر القانونية المنظمة لعمل مخابر البحث العلمي في الجزائر

Legal frameworks regulating the work of scientific research laboratories in Algeria

د. فاطمة صابي [1,*]، خليل الله فليغة [2]

[1] كلية علوم الإعلام والاتصال - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، sabifatima34@gmail.com

[2] مخبر الدراسات القانونية البيئية، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة 08 ماي 1945- قالمة (الجزائر)، feligha.khalilallah@univ-guelma.dz

تاريخ الإستلام: 10/ 01 / 2022 **تاريخ القبول**: 11/ 04 / 2022 **تاريخ النشر**: 13/ 05 / 2022

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية التي جاءت تحت عنوان " الأطر القانونية المنظمة لعمل مخابر البحث العلمي في الجزائر، أهم المواد القانونية المنصوص عليها في القانون رقم 98/11 الذي جاء على شكل مشروع توجيهي والبرنامج الخماسي للبحث والتطوير العلمي والتكنولوجي وكذا المرسوم التنفيذي 244/99 المحدد لكيفيات انشاء مخابر البحث، اضافة الى المرسوم التنفيذي رقم 231/19 المحدد لكيفيات انشاء وتنظيم وسير مخابر البحث، والتي تطرقت في مجملها إلى كيفية إنشاء مخابر البحث العلمي في المؤسسات الجزائرية، مع تحديد الشروط والقواعد والاعتبارات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في التسيير التنظيم البنائي لمخابر البحث، بالإضافة إلى أهم المهام التي يجب أن تتكفل بها هذه الأخيرة.

وكل هذا يصب في ترقية البحث العلمي وتطوير المعرفة كميا ونوعيا ودوره في تحقيق التنمية وانعكاسها على عدة مستويات.

الكلمات المفتاحية: الأطر القانونية؛ البحث العلمي؛ التعليم العالي؛ التنظيم؛ المراسيم ؛مخابر البحث.

Abstract:

This research paper, titled "The legal frameworks regulating the work of scientific research laboratories in Algeria, deals with the most important legal articles stipulated in Law No. 11/98, which came in the form of a directive project and the five-year program for scientific and technological research and development, as well as executive decree 99/244 specifying the modalities. Establishing research laboratories, in addition to Executive Decree No. 19/231 specifying the modalities for establishing, organizing and operating research laboratories, which dealt in its entirety with how to establish scientific research laboratories in Algerian institutions, while specifying the conditions, rules and considerations that must be taken into account in the conduct of the structural organization of laboratories. Research, in addition to the most important tasks that must be undertaken by the latter, and all of this is in the development and promotion of scientific research and knowledge , its role in achieving development and its reflection on several levels .

Keywords: *decrees ؛higher education ؛legal frameworks ؛regulation؛ research laboratories؛ scientific research.*

* المؤلف المرسل.

I. مقدمة

إن الهدف من وراء انشاء مؤسسات البحث العلمي هو الرقي بالإنتاج العلمي، من خلال مساهمة مختلف عناصر البحث المكونة للجامعة في تطوير العلم والمعرفة وذلك بتنظيم مجالس ولقاءات علمية متمثلة في ملتقيات وندوات وأيام دراسية وبعثات تكوينية متخصصة، إذ أصبح الدور العلمي للجامعة لا يقتصر فقط على وظيفة التعليم وإنما تجاوز ذلك ليصل إلى تمثيل سمعتها ومستواها الأكاديمي الذي يرتبط بمدى انتاجها للعلم والمعرفة وانعكاسه على الحياة التربوية و العلمية و الاجتماعية والاقتصادية وما تنتجه من معارف و ابتكارات، وهذه استراتيجيات تعتمدها الدول المتقدمة خاصة ونحن نعيش عصر المعرفة الذي يهتم بالعلم والمعرفة كرأس مال فكري ومورد رئيسي ودعامة ترتكز عليها الأمم في تقدمها، ومن هذا المنطلق فان الجامعة لا يمكن أن تسهم في عملية التطور و التنمية المعرفية إلا بتفعيل آليات عملها البحثي. ولهذا فان البيئة البحثية والخلفية الثقافية للمخابر العلمية مهمة جدا، والتي تعكسها الكفاءة البشرية الممثلة في الباحث، ومن جهة أخرى تلعب المخابر العملية دورا محوريا في تنمية الكفاءة المعرفية باعتبارها مؤسسة رسمية لها مجموعة من الأهداف السامية تقوم بالأساس على تقديم خدمات معرفية وعلمية وبإشراف مجموعة من الباحثين المختصين في المجال. لهذا اتخذت الدول إجراءات تشجع البحث العلمي وذلك بتخصيص ميزانيات ضخمة وانشاء مراكز تقنية وتسهيل عملية الحصول على براءة الاختراع، بالإضافة إلى اصدار قوانين تنظم عمل هذه المخابر انطلاقا من كيفية انشائها إلى غاية تقييم عملها.

إن الجامعة بالإضافة إلى كونها كيان علمي يهتم بإعداد الكوادر العلمية و الكفاءات من باحثين وخبراء، فإنها تساهم وبشكل كبير في أداء وظيفتها البحثية واستغلال طاقتها البشرية سعيا منها لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ولهذا فقد تم استحداث تنظيمات فرعية داخل التنظيم الأكبر المتمثل في الجامعة، والذي يستوعب الكثير من الفاعلين الذين يسهرون على القيام بالوظيفة البحثية، وباعتبار أن لكل منظمة مجموعة من القواعد والشروط التي تقوم عليها وترتكز عليها، بحيث دون تلك القواعد لا تكتسب المنظمة طابعها الرسمي، باعتبار مخابر البحث العلمي مؤسسة من مؤسسات البحث العلمي الرسمية ومن التنظيمات الحديثة على مستوى الجامعة والتي تشتمل على باحثين وفنيين مؤهلين للقيام بدورهم في إنتاج المعرفة العلمية النظرية والتطبيقية، فقد حددت له مجموعة من القواعد تضفي عليها طابع الشرعية وصفة الرسمية. ولتنشيط عملية البحث والرقي بمجال التعليم العالي سعت الجزائر إلى إصدار مجموعة من النصوص التشريعية التي تنظم سير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث العلمي الجامعي وكذا توضيح التدابير و الطرق والوسائل التي تضمن ترقية البحث العلمي الذي يساهم بطريقة أو بأخرى في تحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وفي هذه الورقة البحثية التي قسمت لجزئين، الأول خصص لمفاهيم نظرية تتعلق بمفهوم مخابر البحث ومخابر البحث العلمي، ونشأتها على المستويين الدولي والوطني، بالإضافة إلى أنواع مخابر البحث العلمي ودرجة الأهمية في العملية البحثية والعلمية، إضافة إلى أهم الأهداف التي تصبو مخابر البحث إلى الوصول إليها أو تحقيقها، في حين تناولنا في الجزء الثاني الإطار التشريعي لمخابر البحث في الجزائر وذلك بتحليل المواد القانونية لكل من قانون رقم 98/11 والذي صدر في 22 أوت1998م المتمثل في المشروع التوجيهي للبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وكذا المرسوم التنفيذي 244/99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المتعلق بإنشاء بمخابر البحث، بالإضافة الى المرسوم التنفيذي رقم 231/19 المؤرخ في 13 أوت 2019م المحدد لكيفيات إنشاء وتنظيم وسير مخابر البحث. حيث ركزنا على نقاط، النقطة الأولى تمثلت في قواعد كيفية إنشاء مخابر

البحث الجامعية، والنقطة الثانية ركزت على تنظيم وتسيير مخابر البحث، في حين عالجت النقطة الثالثة تقييم نشاطات مخابر البحث العلمي، في حين تطرقنا في النقطة الرابعة إلى مهام مخابر البحث العلمي.

وبناءً على ما سبق سنعمل من خلال هذا البحث على دراسة الإطار التشريعي المحدد لكيفيات إنشاء مخابر البحث العمية في المؤسسات الجامعية الجزائرية، وفي خض كل هذا تبلورت إشكالية دراستنا التي جاءت كالآتي:

فيما تتمثل الأطر القانونية التي نظمت سير عمل مخابر البحث العلمي في المؤسسات الجامعية الجزائرية؟

أهداف الدراسة:

انطلاقا من الهدف الأساسي لهذه الدراسة والمتمثل في معرفة النصوص القانونية التي تحدد شروط انشاء مخابر وسير عملها مع التنظيم البنائي لمخابر البحث الجامعية في الجزائر، يمكن توضيح أهدافها فيما يلي:

- ✓ التعرف على ظروف إنشاء مخابر البحث العلمي في المؤسسات الجامعية؟
- ✓ تحديد قواعد إنشاء وتسيير مخابر البحث بالإضافة إلى هيكلها
- ✓ معرفة الخدمات التي يمكن لمخابر البحث أن تقدمها والتي تساعد في تحقيق التنمية وتطويرها؟

اكتشاف المهام المنوطة لمخابر البحث العلمي في المؤسسات الجامعية؟

المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي للمواد القانونية التي جاءت في كل من قانون 98/11 المتمثل في المشروع التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المؤرخ في 1998/08/22م، بالإضافة الى المرسوم التنفيذي 244/99 الخاص بقواعد إنشاء مخابر البحث والذي صدر في 31 أكتوبر 1999م، والمرسوم التنفيذي رقم 231/19 المؤرخ في 2019/08/13 المحدد لكيفيات انشاء ونظيم سير مخابر البحث.

أولا: ماهية مخابر البحث العلمي

1. تعريف مخبر البحث العلمي:

1.1مخابر البحث: المخبر هو كيان لإجراء البحث العلمي، يوجد على مستوى الجامعة، ويتكون من مجموعة باحثين مقسمين إلى فرق بحثية يترأسهم مسؤول يكون على مستوى كل فرقة بالإضافة إلى مسؤول على مستوى المخبر ككل والممثل في مدير المخبر.

2.1.البحث العلمي: هو مجموعة من العمليات المنظمة التي تتم داخل مخابر البحث الموجودة بالجامعة، ويسهر على القيام بهذه العمليات فريق من الباحثين باستخدام وسائل وأساليب مختلفة بغية الوصول إلى حقائق ومعارف علمية جديدة أو إثبات صحة التعرف على وقائع المجتمع **(جلاب وباللموشي، 2018، صفحة 115).**

وتعرف مخابر البحث العلمي على أنها هيكل تنظيمي يجمع مجموعة من فرق بحث، يرأسهم مدير مخبر يقوم بتنظيم البحث في محاور حسب الاختصاص من أجل القيام بعملية انتاج المعارف والأهداف المسطرة وينتمي المخبر إلى الجامعة **(زايدي وهويدي، 2016، صفحة 480).**

تعتبر مخابر البحث العلمي أحد هياكل البحث المستحدثة من أجل القيام بعملية البحث العلمي، وهو مؤسسة رسمية لها مجموعة من الأهداف ترتكز أساسا على تقدم خدمات معرفية وعلمية للمجتمع، يشرف عليها باحثون وأساتذة متخصصون **(مشحوق، 2012، صفحة 114).**

2. نشأة مخابر البحث العلمي:

إن مخابر البحث العلمي ظاهرة حديثة نسبيا ، وكانت بدايتها قبل الحرب العالمية الأولى، وكان الهدف منه دراسة القضايا الساخنة و مكان للنقاش الجماعي، وقد تأسس أول مخبر للأبحاث في الويات المتحدة الأمريكية من خلال تأسيس معهد كارنيجي للسلام سنة 1910م (Carneigie Endowmen for international peace 1910) ، وفي بريطانيا تأسس المعهد الدولي للشؤون الدولية1620م، وفي فرنسا تأسس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، وفي ألمانيا تأسست سنة 1931 الأكاديمية الألمانية للسلام، أما على الصعيد العربي فكانت مصر السباقة إلى ذلك حيث أنشأت عام 1956 المركز القومي للبح لتعم الظاهرة في جميع الدول الأخرى منذ الثمانينات **(وليد محمود، 2013، الصفحات ،12)**. أما في الجزائر فكانب بداية مخابر البحث مع سنة 1998، وتعد مراكز البحث التي انشأت سنة 1984 هي التجربة التي سبقت إنشاء المخابر وتزايد الاهتمام بالبحث العلمي في الجزائر في بداية الألفية الثانية، حيث تبنت الجزائر سياسة جديدة لتنشيط و تفعيل البحث العلمي ونشر المعرفة وبادرت الوزارة المكلفة بالبحث العلمي بتفعيل السياسة الوطنية لترقية البحث العلمي لأول مرة في تاريخ الجزائر في أطار قانون برنامج سنة 1998م. حيث تم النص على إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر بمقتضى القانون 98/11 المؤرخ في 22 أوت 1998. أما الإنشاء الفعلي للمخابر فقد كانت في بداية سنة 2000، حيث تم اعتماد 269 مخبر شملت مختلف الميادين العلمية، واستمر عدد المخابر على مستوى الجامعات الجزائرية في تزايد ليصل عددها حسب إحصائيات سنة 2015 إلى 1368 مخبر **(عزوز، 2012، الصفحات 11-12)**.

3. أنواع مخابر البحث العلمي:

توجد ثلاثة أنواع من المخابر، يتمثل الصنف الأول في مخابر البحث الحكومية و التي تكون مرتبطة غالبا بالدولة من حيث الجانب الإداري والمالي وتهتم بكل متطلبات الحكومة سواء في صناعة القرار أو السياسات واحتياجاتها، ثم تليها في الصنف الثاني مخابر البحث الأكاديمية وما يميزها عن المخابر الحكومية هو عدم ارتباطها بالقطاع الحكومي في الجانب المالي والإداري، وهي تنتمي إلى قطاع مؤسسات المجتمع المدني، وهي مستقلة في إعداد برامجها البحثية وخططها وتتجه من حيث الأهداف نحو قضايا المجتمع و الدولة وتستمد مصادرها التمويلية من مشاريعها البحثية **(وليد محمود، 2013، صفحة 13)**. ويوجد تصنيفات آخري لمخابر البحث العلمي على حساب المجال الذي تنشط فيه وجاءت كالآتي:

مخابر بحث تقنية: تبحث في مجال لتطوير التكنولوجيا (الرياضيات والهندسة والفيزياء والطب....) حيث تكون نتائجها في شكل اختراعات وحلول لمشاكل تقنية

مخابر بحث اجتماعية: تهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية علم النفس.. تعمل على ايجاد حلول لمشاكل المشاهدة وابتكار أساليب لتحسين وضعية معينة **(سوسي ودادن، 2004، الصفحات 198-200)**.

4. أهمية مخابر البحث العلمي:

لمخابر البحث أهمية كبيرة في العملية البحثية والتعليمية، حيث يعتبر المكان الذي يتم فيه اكتشاف المهارات العلمية والتدريب على استخدام الأدوات و الاجهزة و العامل مع مختلف المواد واتباع قواعد السلامة المخبرية ، ويتفق العديد من المختصين على أن مخابر البحث العلمي تعمل على تنمية ميولات و اتجاهات الباحثين بالإضافة الى اكسابهم التفكير العلمي، كما أنها تضيف الواقعية على العديد من المعلومات النظرية ، مما يساعد على ترسيخ هذه الأخيرة في أذهان الباحثين، وفي العصر الحالي أولى اهتمام كبير لمخابر البحث العلمي نظرا للدور الذي تقوم به في الارتقاء بمستوى الخبرات وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف التخصصات، ويمكن تلخيص أهمية مخابر البحث العلمي في النقاط الآتية:

- تنمية وتعميق اتجاهات علمية عند الباحثين كدقة الملاحظة والموضوعية وعدم التسرع في اتخاذ قرارات وأحكام والاستنساخ السليم للأفكار.. **(يونس و العزاوي، 2009، صفحة 223)**
- يتيح المخبر فرصة التعلم عن طريق العمل والتجريب.
- يساعد المخبر على تنمية التفكير العلمي من حيث المشكلات وفرض الفرضيات للتوصل إلى حلول وما يرافق هذا من عمليات عقلية وتفكيرية **(عبد الحميد، 2007، صفحة 07).**
- اتاحة الفرصة أمام الباحثين للإبداع والابتكار من حيث تحسين وتطوير التجارب ومن حيث اقتراح أفكار جديدة.
- يكسب الباحث المهارات العلمية المختلفة سواء كانت مهارات تطبيقية، أكاديمية، اجتماعية **(يونس و العزاوي، 2009، صفحة 224).**

5. أهداف مخابر البحث الجامعية

أولت التخصصات العلمية اهتماما خاصا بالدراسات العلمية والتجارب المخبرية للوصول إلى نتائج دقيقة، بالإضافة إلى توسيع مدركات الأفراد العاملين في المخبر، وتقرير مبدأ التعلم بالعمل كل هذه الاهتمامان وغيرها متعلقة بالأهداف التي تسعى مخابر البحث إلى بلوغها. وترتبط أهداف العمل المخبري بالأهداف العامة والتي يمكن أن تشتق منها أهداف اخرى خاصة بكل مخبر وبكل تخصص ومجال ويمكن أن نذكر هذه الأهداف فيما يلي:

- إثبات صدق المعلومات والمعرفة العلمية بأشكالها المختلفة
- تدريب الباحثين على البحث وتكوينهم في مختلف أساليبه ومناهجه
- اكتساب المهارات العلمية والعملية للباحثين كإتقان استخدام الأجهزة المخبرية والتحارب وغيرها، بالإضافة الى المهارات الأكاديمية من تحديد المراجع ومصادر المعلومات بدقة وموضوعية عالية، بالإضافة الى المهارات الاجتماعية من خلال التواصل والعمل الاجتماعي والتفاعل بين الباحثين ببعضهم البعض **(العيوني، 2001، الصفحات 114-116).**
- ترقية المعرفة عن طريق البحث العلمي والأساسي والتطبيقي
- السعي إلى التميز من خلال تنظيم الأيام الدراسية والملتقيات
- اكساب الباحثين طلاقة اللسان والفصاحة والدقة في التعبير العلمي
- دراسة المشكلات التي يعاني منها المجتمع وايجاد حلول علمية لها **(الدرمداش، 1997، صفحة 54).**
- تدابير وإجراءات تهم مخابر البحث العلمي:
- إن المتتبع لحالة الدعم والإنفاق على البحث في الجزائر ومقارنة ذلك الانفاق على البحث العلمي في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والصين، نجد أن له لا مجال للمقارنة أو أن المقارنة ستكون في غير موضعها
- إذ يقدر الإنفاق في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي على البحث ما يوازي 500 دولار سنويا وهو رقم يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الانفاق العالمي بأسره على البحث العلمي، بينما تشير الاحصائيات فيما يخص سياسة الدعم في الجزائر وواقع الميزانيات منذ ميلاد سياسة البحث العلمي والتطور التكنولوجي الذي يعود الى سنوات السبعينات وذلك بإنشاء أول وزارة جزائرية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 1971م، عرفت سنة 1973 م انشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي و تلاه المنظمة

الوطنية للبحث العلمي سنة 1974و التي حلت سنة 1983 ، وتعزز لأول مرة البحث العلمي سنة 1984 بهيكل جديد سمي في وقتها " محافظة البحث العلمي والتقني، ومنذ عام 1988-1993 كلفت وزارة التعليم العالي بالبحث العلمي فتغيرت فلسفة البحث تماما و في سنة 1998م وبمرسوم وزاري حدد توجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي و التطوير التكنلوجي ووضعت الوزارة برنامجا لمدة 5 سنوات حيث ارتفعت فيه النسبة المخصصة للبحث العلمي من 0.2% الى 1% من سنة 2000م **(قاسي، 2018، الصفحات 180-181).**

ثانيا: الأطر القانونية لمخابر البحث الجامعية في الجزائر

1.2. قواعد إنشاء مخابر البحث الجامعية:

بادرت الوزارة المكلفة بالبحث العلمي في الجزائر بتفعيل السياسة الوطنية لترقية البحث والتي كانت محورا للقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي الأول للبحث لأول مرة في تاريخ الجزائر سنة 1998 المتمثل في قانون رقم 98/11 والذي صدر في العدد 62 من الجريدة الرسمية بتاريخ 24 أوت 1998م الموافق لـ 2 جمادى الأولى 1419هـ، حيث تضمن هذا القرار إدراج نشاط البحث العلمي في إطار قانون رسمي ينظم البحث العلمي. كما يشير هذا القانون (98/11) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي وردت في المادة الأولى من الأحكام العامة الباب الأول والتي جاءت كالآتي:

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث العلمي الجامعي.
- رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث وتحفيز عملية تثمين نتائج البحث.
- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد (القانون 11/98، 1998، صفحة المادة 1).

كما أشار القانون إلى أهمية والدور الذي يلعبه البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد، وهذا ما نصت عليه المادة 3 من الباب الأول التي جاءت كالآتي: "يرمي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد" (القانون 11/98، 1998، صفحة المادة 3).

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 244/99المؤرخ في 1999/10/31م الموافق لـ 21 رجب 1420هـ و الذي صدر في العدد 77من الجريدة الرسمية بتاريخ 24 رجب1420هـ، الذي يحدد قواعد إنشاء مخابر البحث الخاصة والمشتركة وتنظيمها وتسييرها داخل مؤسسات التعليم العالي وكذا المؤسسات العمومية الأخرى، وطبقا للمادة 5 من القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وطبقا للفصل الثاني من الباب الأول فانه يتم إنشاء مخابر البحث العلمي في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين بموجب قرار السلطة الوصية على اقتراح من مؤسسة الالتحاق، وبعد أخذ رأي الجنة القطاعية الدائمة المعنية (المرسوم التنفيذي 244/99، 1999، صفحة المادة 7)، كما أن إنشاء مخبر علمي يكون بين مؤسستين أو أكثر في إطار إنجاز برنامج موحد (المرسوم التنفيذي 244/99، 1999، صفحة المادة 2)، كما ينشأ مخبر البحث في المؤسسات العمومية الأخرى بموجب قرار مشترك بين السلطة الوصية والوزير المكلف بالبحث بعد أخذ رأي اللجنة المشتركة بين القطاعات المكلفة بترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني (المرسوم التنفيذي 244/99، 1999، صفحة المادة 8).

كما يقوم إنشاء مخابر البحث العلمي على أساس مقاييس أشارت إليها المادة 5 تعود إلى:

- أهمية نشاطات البحث التي تلبي حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية.

- قيمة الأنشطة والبرنامج العلمية والتكنولوجية ونوعيتها.

ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 231/19 المؤرخ في 13أوت 2019 الموافق لـ 12ذي الحجة 1440ه والمحدد لكيفيات وإنشاء وتنظيم وسير مخابر البحث لأحكام المادة 5 فإن عملية إنشاء المخابر تتطلب مراعاة جملة من المعايير والمقاييس وهي:

- ينشأ مخبر البحث في إطار مشروع تطوير المؤسسة الإلحاق، ويقصد بمؤسسة الإلحاق المؤسسة التي ينشأ بها مخبر البحث (المرسوم التنفيذي 231/19، 2019، صفحة المادة 2).
- أهمية نشاطات البحث بالنسبة للتنمية.
- حجم وديمومة البرنامج العلمي والتكنولوجي الذي تندرج فيه نشاطات البحث.
- أثر النتائج المنتظرة على تطوير المعارف العلمية والتكنولوجية
- الوسائل المادية والمالية المتوفرة والواجب الحصول لها.
- نوعية وحجم القدرات العلمية والتقنية المتوفرة والممكن تجنيدها.

وعلاوة على هذه المقاييس، يجب أن يتشكل مخبر البحث من أربع فرق بحثية على الأقل (المرسوم التنفيذي 231/19، 2019، صفحة المادة 6)، وطبقا للمادة 11 من المرسوم التنفيذي 244/99 فإن كل فرقة تتكون من 3 باحثين ويديرها باحث مؤهل، وأشارت المادة 7 إلى إمكانية حل المخبر إذا لم تتوفر فيه هذه الشروط.

ثانيا: تنظيم وتسيير مخابر البحث

تحدد المادة 10 من الفصل الثالث من المرسوم التنفيذي 244/99 الخاص بالتنظيم والعمل وإدارة مخبر البحث والتي جاءت بنفس الصيغة ولم يحدث بها تعديل في المادة 23 من المرسوم التنفيذي 231/19، إذ يدير هذا الأخير مدير ويزود بمجلس مخبر يتكون من رؤساء فرق البحث ورؤساء مشاريع البحث.

المدير: يعين مدير المخبر بقرار من الوزير الوصي لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واجدة، بناء على اقتراح من مسؤول مؤسسة الإلحاق من بين المترشحين ذوي الرتبة الأعلى ويتم انتخابه من طرف أعضاء مجلس المخبر الذي يضم رؤساء الفرق ورؤساء مشاريع البحث الخاصة بالمخبر (المرسوم التنفيذي 244/99، 1999، صفحة المادة 12).

ويتولى مدير المخبر القيام بالمهام التالية:

- ضمان الإدارة العلمية والتسيير المالي لمخبر البحث
- تسيير مؤسسة الالحاق مستخدمي البحث ومستخدمي الدعم العاملين بمخبر البحث.
- تحديد وجهة الاعتمادات المخصصة لمخبر البحث.
- عرض برامج وحصائل نشاط المخبر دوريا للفحص على هيئات التقييم لتابعة لمؤسسة الإلحاق (المرسوم التنفيذي 244/99، 1999، صفحات المواد 13-14-15-16).

مجلس المخبر: يتكون مجلس المخبر من رؤساء فرق بحثية ورؤساء مشاريع البحث، بحيث يتولى مجلس المخبر على الخصوص بما يلي:

- إعداد النظام الداخلي لمؤسسة الإلحاق والمصادقة عليه.
- المساهمة في إعداد برنامج البحث
- تقييم نشاطات البحث دوريا
- دراسة حصيلة نشاطات البحث والتسيير والموافقة عليها
- المصادقة على الجداول التقديرية للإيرادات والنفقات التي يقدمها مدير مخبر البحث.

- السهر على الاستعمال العقلاني للموارد البشرية والمادية والمالية (المرسوم التنفيذي 244/99، 1999، صفحة المادة 17).

2.2. الأحكام المالية لمخابر البحث:

خصص الفصل الخامس من المرسوم التنفيذي رقم 231/19 للأحكام المالية المطبقة على مخابر البحث، وبمقتضى هذه الاحكام، فإن مخبر البحث يتمتع بالاستقلالية في التسيير ويخضع للمراقبة المالية البعدية (المرسوم التنفيذي 231/19، 2019، صفحة المادة 30)، وتتأتى موارد مخابر البحث من مساهمات الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومن اعتمادات التسيير التي يفوضها مسؤول مؤسسة الإلحاق، بالإضافة إلى نشاطات تقديم الخدمات والعقود. وتشتمل نفقات مخبر البحث على نفقات التسيير والتجهيز طبقا للتنظيم المعمول به. كما تنهي مواد القانون من المرسوم التنفيذي 244/99 في مادته 5 على استعمال الموارد المتأتية عن النشاطات التعاقدية وتقديم الخدمات التي يقوم بها مخبر البحث لغرض آخر غير حاجات المخبر وأن الوسائل الخاصة بهذا الأخير هي جزء من الذمة المالية للمؤسسة التي أنشئ فيها. وتنفذ الاعتمادات لمخبر البحث حسب الحالة من طرف عميد الكلية أو مدير معهد الجامعة أو مدير المعهد بالمركز الجامعي أو مدير مؤسسة الإلحاق.

2. 3.تقييم نشاطات مخابر البحث العلمي:

بالنسبة لتقويم مخابر البحث الخاصة بالمؤسسة والمختلط والمشترك باعتباره مكون رئيسي لكل نظام في البحث العلمي، وجاء في الباب السادس من الجريدة الرسمية في عددها 62 والصادر بتاريخ 24أوت 1998م، والمعنون بتقييم وتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فإنه يتعين على مؤسسة الإلحاق أن تقدم بصفة دورية حصائل نشاط مخابر البحث إلى المجلس العلمي لفحصها وتقييمها وفقا لمقاييس وكيفيات موضوعية (القانون 11/98، 1998، صفحة المادة 32). ويخص هذا التقييم في نفس الوقت أعمال الباحثين ونشاطاتهم وكذا برامج البحث.

وتناول الفصل الثالث من المرسوم التنفيذي رقم 231/19 وحيث يمنح مخبر البحث اخاص بالمؤسسة علامة مخبر بحث بامتياز والتي تخول هذه المهمة للجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة للوزارة المكلفة بالبحث العلمي، بناء على اقتراح من المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على أساس معايير تتمثل في:

- نوعية وحجم القدرات العلمية البشرية
- أثر نشاطات البحث لفائدة المجتمع
- نوعية أشغال بحث المخبر التي تتكفل بانشغالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- العلاقات مع مؤسسات وهيئات القطاع الاجتماعي والاقتصادي

وتكرس علامة الامتياز لمخبر البحث بموجب قرار من الوزير المكلف البحث العلمي.

مهام مخابر البحث:

نظرا للأهمية التي تكتسيها مخابر البحث ومسؤوليتها في التطوير فقد حددت المادتين 3 و4 من قانون 98/11 الذي يتضمن القانون التوجيهي البرنامج الخماسي حول البحث الحلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 مهام مخابر البحث العلمي والتي جاءت كالآتي:

- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد
- تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال محدد
- انجاز الدراسات وأعمال البحث التي لها علاقة بهدفه

- المشاركة في إعداد برامج البحث المتعلقة بنشاطاته
- المشاركة في تحصيل معرف تكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها
- المشاركة على مستواه في تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج المنتجات والسلع والخدمات وتطوير ذلك
- المشاركة في التكوين بواسطة البحث من أجل البحث
- ترقية نتائج البحث ونشرها
- المشاركة في وضع شبكات ملائمة
- ترقية نوعية الانتاج الوطني
- ترقية التراث الثقافي الوطني
- التنمية المحلية وتحسين معيشة السكان
- تطوير الصحة وترقيتها
- ترقية النمو الصناعي والمنجمي
- انتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها
- تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين ولاسيما تحسين نوعية التكوين
- تطوير الأنظمة الوطنية للإعلام والمواصلات.
- تطوير الشغل وترقيته
- تطوير وسائل انقل والاتصال
- تعزيز قدرات الدفاع والأمن الوطني
- حماية البيئة والمحافظة على التنوع والتوازن البيولوجي
- ترقية العلوم الإنسانية والاجتماعية

نستخلص مما سبق أنه وفي ظل التحولات التي يشهدها قطاع التعليم العالي قد تعاظم دور الجامعات بصفة عامة ومؤسسات الإلحاق بصفة خاصة ومساهمتها في تطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية، باعتباره عنصرا أساسيا وركيزة للنهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في المؤسسات الجامعية ومدى انعكاسه على القطاعات الأخرى باعتباره منظومة متكاملة تتطلب أسس ومقومات على عدة مستويات سواء بشرية كانت أو مالية.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة ونظرا لتعاظم الاهتمام بالبحث العلمي لدى مختلف دول العالم باعتباره العمود الفقري لاستراتيجيات وسياسات تشكل محورا أساسيا في تحقيق التنمية لهذه الأمم، إذ تخصص له ميزانيات ضخمة ليقينها الكبير بأن تطور الأمم أساسه التحصيل العلمي وارتباطه مباشرة بالتعليم العالي و بالجامعة على وجه الخصوص، فهي التي تتمتع بكفاءة بشرية تؤهلها لأن تأخذ زمام هذه المسؤولية، وأصبحت الجامعات هي التي تعكس مستوى تقدم المجتمعات وتطورها، وذلك يعود لأهمية التكوين الجامعي العالي و ربطه بخطط التنمية و التربية والبحث التكنولوجي، كما تساهم في رفع المجتمع بكفاءات بشرية وطاقات مؤهلة تخدم خطط البناء التنموي، فالجامعة العصرية أصبح تخطط وتوجه وتسير على ثلاثة اتجاهات، أولها تهتم بمهمة التدريس والتكوين ونقل المعرفة. والاتجاه الثاني خاص بالبحث العلمي، والثالث بخدمة المجتمع وهي كلها متكاملة ومكملة لبعضها البعض.

وتعتبر الجزائر من الدول التي أولت أهمية للبحث العلمي في السنوات الأخيرة، وذلك بوضع استراتيجيات خاصة وذلك لإضفاء مكانة سامية به من خلال تجسيد لسياسة وطنية لترقية البحث العلمي و ذلك من خلال الأطر التشريعية التي جاءت على شكل قوانين و مراسيم تنفيذية تجسدت في القانون رقم 98/11 الذي

جاء على شكل مشروع توجيهي والبرنامج الخماسي للبحث و التطوير العلمي و التكنولوجي وكذا المرسوم التنفيذي 244/99 المحدد لكيفيات انشاء مخابر البحث، اضافة الى المرسوم التنفيذي رقم 231/19 المحدد لكيفيات انشاء وتنظيم وسير مخابر البحث، بحيث تطرقت إلى البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بشكل مفصل ومدى أهميته على عدة مستويات، إذ سمحت هذه النصوص القانونية بإنشاء مخابر بحث على مستوى المؤسسات الجامعية في مختلف الاختصاصات، نظرا لاهتمامها بإنتاج البحوث العلمية ونشرها، مما يساهم في إضافة شيء جديد للرصيد المعرفي بل و تتعدى ذلك فهي تعمل على تغيير الأوضاع القائمة إلى أوضاع منها، واتخذت في ذلك البحث العلمي الوسيلة التي تعتمد عليها في تحقيق هدفها من خلال تدريباتها للإطارات الأكاديمية وتنمية قدراتهم العلمية و المعرفية ليصبحوا أفرادا فاعلين في أداء وظيفة البحث العلمي، وهذه الوظيفة التي تنعكس على الفرد بكونه مستقل عن المجتمع فهو يعد عضو من المجتمع وفي المخبر من جهة أخرى وبالتالي فما يعود عليه يعود على مجتمعه.

نتائج الدراسة

- دسترة عمل مخابر البحث العلمي يعتبر خطوة مهمة في تفعيل دور الجامعة كمؤسسة للبحث العلمي في تحقيق التنمية.

- إن لمخابر البحث العلمي دور مهم في تحقيق أهداف التعليم العالي الذي يعمل على تحقيق المعرفة كميا ونوعيا.

- تساهم مخابر البحث العلمي في تطوير مكتسبات الباحثين المعرفية وتقنيات التواصل المباشر مع المجتمع بمؤسساته المختلفة.

توصيات الدراسة:

- ضرورة التزام مخابر البحث العلمي بالمهمة الرئيسية المتمثلة في دعم التنمية وتطوير من مخرجاتها بما يتوافق وسوق العمل.

- وجوب تكييف النصوص القانونية المنظمة لعمل مؤسسات البحث العلمي على أرض الواقع ومن أجل خلق مرونة في ممارسة وظائف التعليم والبحث

- تطوير برامج البحث العلمي وفي مقدمتها الكوادر البشرية المؤهلة، إلى جانب مقومات أخرى مادية واقتصادية وسياسية.

الإحالات والمراجع:

1. ابتسام مشحوق، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الانتاج العلمي في الجزائر ،رسالة ماجستير في علوم التربية ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.ص 114
2. آلاء عبد الحميد، *المختبرات المدرسية*، (دار اليازوتي للنشر والتوزيع: عمان،2007)، ص 07
3. خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي، الواقع والراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 13، 12
4. رحيم يونس ، كرو والعزاوي، *المناهج وطرائق التدريس*، (عمان: دار دجلة، 2009). 224/223
5. صالح محمد العيوني، تحديد المهارات الأساسية لتدريس العلوم بالمختبر بالمرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات العلمية. *مجلة كلية التربية* العدد18، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2001 ص 116-114 .
6. صبري الدرمداش، *أساسيات تدريس العلوم*، (القاهرة: دار المعارف،1997)، ص 54.
7. - علي عزوز، دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر، الملتقى الوطني 1 ، مجلة أفاق الدراسات العليا و البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ، جامعة الجزائر1 أيام 24 - 23 أفريل2012، ص 11-12 .

8. فتيحة وعبد الباسط زايدي وهويدي ، المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية وضعية مخابر البحث العلمي والكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، عدد27،ديسمبر، 2016، ص 480.

9. محمد الهادي قاسي، مخابر البحث العلمي "مجالاتها وفضاءاتها وأدوارها المعرفية والتطبيقية في تطوير البحث، أطروحة دكتوراه تخصص علم التربية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2018، ص 180-181

10. مصباح جلاب ،عبد الرزاق باللموشي، اسهامات مخابر البحث في تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، *مجلة الشامل للعلوم الاجتماعية* والتربوية، 2018، ص 115

11. سوسي هواري وعبد الغني ودادن، دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية وتطوير المعرفة "حالة مخابر البحث في الجزائر، 2004 الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية يومي 09 و 10 مارس 2004، ص198-200 .

12. المرسوم التنفيذي 244/99. (1999). 244 الخاص بقواعد إنشاء مخابر البحث .، المواد /2/ 7/ 8/ 11/ 12. 13-14-15-16/ 17

13. القانون 11/98. (1998). القانون رقم 98/11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن المشروع التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. الجزائر.11/98، 1998، المواد 1/ 32

14. المرسوم التنفيذي 231/19 المؤرخ في (13 08، 2019)المحدد لكيفيات إنشاء وتنظيم وسير مخابر البحث. (المرسوم التنفيذي 231/19، 2019، صفحة المادة 30/ 6 / 2/